المحاضرة الثالثة عشر

(حكم هنري الثاني ١١٥٤ – ١١٨٩)

هنري الثاني وهو من اعظم ملوك انكلترا ، بل واوربا في العصور الوسطى. وهو ابن ماتلدا بنت هنري الأول ، وابوه كونت جيفري أمير انجو في فرنسا. ورث هنري الثاني انكلترا ونورماندیا ومين من امه وورث دوقيتي انجو وتورين من ابيه. وفي عام ١١٥٢ تزوج هنري الثاني من ايبنور وريثة عرش اوكتين. وهكذا امتدت املاكه واملاك زوجته عبر انكلترا وفرنسا من حدود اسكوتلندة الى جبال البرنس. مع كل هذا فقد كان هنري الثاني تابعاً اقطاعيا لملك فرنسا بصفته دوق نورماندیا تميز عهد هنري الثاني بازدياد السلطة الملكية على حساب النبلاء وتطور الادارة والقضاء ومـن ناحية القضاء يلاحظ ان هنري الثاني عزز المحاكم الملكية ووسع مجالات اختصاصها على حساب المحاكم الاقطاعية التي كان يسيطر عليها النبلاء (او البارونات كما يسمون في انكلترا واكثر هنري من اصدار الاوامر الملكة القضائية – الرت التي سبق الكلام عنها.

ومنذ عهد هنري صار استخدام المحلفين (juries) من الأمور الشائعة في انكلترا. ويعتبر نظام المحلفين حتى وقتنا الحاضر من الامور الاساسية والمميزة للقضاء في كل البلدان الناطقة بالانكليزية.

وجذور المحلفين البعيدة قد ترجع الى عهد الامبراطورية الرومانية اما اصوله الحديثة فتعود الى النورمانديين والى هنري الثاني بالذات وقد يكون اخذة هؤلاء عن الفرنجة. ونظام المحلفين بعبارة مختصرة نوع من التحقيق الجنائي يستند الى القسم والواقع. ان حالة الفوضى التي سادت انكلترا قبل مجي هنري الثاني وانتشار الجرائم والقتل والنهب وقطع الطرق التي شهدتها انكلترا في عهد الملك ستيفن السابقة. لهنري الثاني دفعت الاخير الى محاولة ارجاع النظام ومطاردة المجرمين وقطاع الطرق . ففي عام ١١٦٦ اصدر هنري اوامره بجمع اثنا عشر رجلا من كل مئة واربعة رجال من كل قرية ، على ان يؤدي كل هؤلاء اليمين امام محكمة الملك المتجولة ثم يخبروها باسماء جميع المشتبه بهم من اولئك الذين سبق ان عكروا صفو الامن في الماضي ، أو من المحتمل ان يعكروه في المستقبل. هذه هي البداية لنظام المحلفين في عهد هنري الثاني ثم تطور النظام فصار يشمل النظر في القضايا المدنية كمشكلات الاراضي والنزاع حولها. ففي هذه الحالة يجمع اثنا عشر رجلا فيؤدون اليمين ، ثم يدلون بآرائهم في القضية المطروحة امام المحكمة ، على ان يكونوا على المام كبير بها.

وفي البداية الأمر لم يكن الأمر واضحا بين المحلف (Jurar) والشاهد (witness) وبمرور الزمن صار هناك تميز واضح بين الاثنين فصار المحلف الذي يختار من اواسط الناس في المنطقة ،

يجلس في المحكمة وهو ينطق بالحكم ولا يقرر العقوبة فهذه أمور يختص بها القاضي ، كما ان المحلف لا يدلي بشهادة خلال المحكمة. ان عليه ان ينصت ليستمع الى ادلة الاتهام والدفاع المطروحة امام المحكمة. واخيرا يدلي باستنتاجه بناء على كل ما سمع ورأى خلال . المحاكمة ، فيما اذا كان المتهم بريئا ام مذنبا.

والحقيقة ان انتشار نظام المحلفين كان كسبا للمحاكم الملكية وهذا بحد ذاته فيه تعزيز للسلطة الملكية واضعاف لسلطة البارونات الانكليز. وفي عهد هنري الثاني ازداد استخدام القانون العام ، والرجوع اليه واعتماده.

الخلاف مع الكنيسة :

وادي اصرار هنري الثاني على تأكيد وتعزيز السلطة القضائية الملكية الى نشوب صراع خطير بينه وبين الكنيسة والحقيقة ان الفتح النورماندي لا نكلتسرا قد ادى الى تقارب اكثر بين هذه البلاد وروما . وازداد عدد وتأثير المحاكم الكنسية التي يستند القضاء فيها الى القانون الكنسي العام (The Conon Law) وهكذا بمرور الزمن صار لا نكلترا نظامان قضائيان رئيسيان الأول يستند الى القوانين والمحاكم الملكية والثاني يستند الى القوانين والمحاكم الكنيسية وكان هناك مجال كبير للاختلاف والتصادم بين هذين النظامين خاصة حول القضايا ذات الطبيعة المتداخلة ومن الامثلة على ذلك قضية معاقبة رجال الدين المحكومين او الذين تثبت ادانتهم امام المحاكم الكنسية. فقد رأى هنري الثاني ان رجال الدين المدانين امام محكمة كنسية يجب احالتهم مرة اخرى الى محكمة ملكية لتقرر هذه بدورها العقوبة اللازمة . ورفضت الكنيسة تقديم رجالها الى محكمة دنيوية .

كان توماس بيكيت (Thomas Becket) على رأس الكنيسة الانكليزية ، اي كان يشغل منتصب رئيس اساقفة كينتربري وكان في الاصل صديقا

حميما للملك هنري واحد مستشارية المقربين. وقد رفعه هنري نفسه الى منصب رئيس اساقفة كنتر برى. وقد ظن الملك انه يستطيع تسخير بيكيت لتحقيق اهدافه وتنفيذ سياسته. ولكن بيكيت كان نموذجا خاصا من الرجال يتميز بالتفاني المطلق والاخلاص في كل عمل يعهد به إليه. لقد وافق بيكيت في البداية على مشروع الملك الخاص بتقديم رجال الدين الى المحاكم الملكية ، بعد ان وضع تحفظات كثيرة. ثم عاد وسحب موافقته وعندما اضطهد فر الى فرنسا وقضى سنوات عدة في المنفى وتحسنت العلاقات ظاهريا بين الملك وبين رئيس اساقفته ، فرجع الاخير الى انكلترا ولكنه سرعان ما لقي حتفه على يد اربعة من فرسان الملك.

لقد هزت هذه الجريمة انكلترا واوربا عامة . واحرج موقف هنري الثاني وقد اقسم امام مندوب البابا بانه برئ من الجريمة وانه لم يكن له ضلع فيها باي شكل من الاشكال. واضطر هنري الثاني وهو امام هذا الهياج العام الذي سببه مصرع بيكيت الى التنازل عن مشروعه الخاص في محاكمة رجال الدين امام المحاكم الملكية .

لقد كرم بيكيت بعد وفاته واعتبرته الكنيسة قديسا من قديسي المسيحية وبني له ضريح كبير يحج اليه الناس من كل انحاء انكلترا وهكذا حقق بيكيت مماته ما عجز عن تحقيقه في حياته .

لم يكن هنري الثاني سعيدا في اواخر عمره فقد ساءت علاقاته مع اغلب الناس المحيطين به خاصة مع زوجته الينور ومع ولديه ريشارد وجون اللذين لم يترددا في التعاون مع ملك فرنسا في التآمر ضد ابيهما .

توفي هنري الثاني عام ١١٨٩ وورثه ابنه الاكبر ريشارد الاول الذي اشتهر باسم قلب الاسد. ولم يقض ريشارد في انكلترا سوى ستة اشهر فقط من فترة حكمه التي بلغت عشر سنوات ، فقد كان مشغولا في مشاريعه السياسية في القارة الاوربية وفي مساهمته في الحروب الصليبية.

انكلترا في القرن الثالث عشر : الطريق الى الماكنا كارتا – نمو البرلمان :

ان ملوك انكلترا منذ الفتح النورماندي في الاساس هم اتباع اقطاعيون لملك فرنسا. فوليم الفاتح الذي غزا انكلترا واستولى عليها كان في الاصل دونا لنورمانديا وهذه ولاية اقطاعية فرنسية والواقع ان وليم الفاتح وابناءه واحفاده كانوا يملكون ثلثي ارض فرنسا بل انهم كانوا يملكون من القوة والنفوذ ما يفوق كثيرا ما كان يملكه ملك فرنسا المغلوب على امره مع انه سيدهم من الناحية النظرية فهم لا يعدون ان يكونوا تابعين اقطاعيين له طالما كانوا يملكون ولاياتهم الاقطاعية في الارض الفرنسية. ولكن الوضع اخذ في التغير منذ اوائل القرن الثالث عشر . اذ لم يستطيع خلفاء هنري الثاني الحفاظ على املاكهم في القارة الأوربية واخذوا يخسرون تلك الاجزاء واحدا بعد آخر. ولم يخسر ملوك انكلترا وحدهم املاكهم في فرنسا والقارة الأوربية بل ان البارونات الانكليز خسروا هم ايضا اقطاعياتهم والكثيرة هناك . وذلك بزوال نفوذ ملوكهم منها وهذه التغييرات في وضع ملوك انكلترا و باروناتها في القارة الأوربية ادت الى حدوث تطورات سياسية ودستورية مهمة في انكلترا نفسها فقد جعلت من الفريقين الملوك والبارونات ، اكثر تعلقا بانكلترا وفي كل ما لهم فيها من حقوق وامتيازات مصممين في الحفاظ عليها وعدم السماح بتجاوزها من قبل الفريق الآخر.

وهذا الموقف المتشدد لكل من الملك والبارونات في الحفاظ على ما في بدية ادى في نهاية الامر الى مجابهة عنيفة بينهما وذلك عندما رأى الملك جون الأول ١١٩٩ – ١٢١٦ في تصرفات بارونات مملكته تحديا للسلطة الملكية . وعندما اعتقد اولئك البارونات في الوقت نفسه ان في سياسة الملك تعسفا وتجاوزاً لامتيازاتهم وحقوقهم الموروثة .

الصراع بين جون الأول والبارونات :

اقترن اسم الملك جون الأول ١١٩٩ – ١٢١٦ بالطغيان والاستبداد ووصف بالعجز والضعف . وقد يكون هناك الشيء الكثير من الصواب في كل ما قبل عنه ووصف به. ولكن في الوقت نفسه قد تكون هناك بعض المبررات لتصرفاته . لقد اتهم جون بالتعسف والابتزاز ومحاولة الحصول على المال بكل الطرق. وكان هذا الاتهام صحيحا من غير شك ولكن جون كان بحاجة ماسة الى المال فكان لا بد له من توفيره بكل الوسائل. لقد كان الجهاز الاداري في توسع مستمر ، ويعني زيادة مستمرة في النفقات ثم ان الحروب التي كان جون متورطا بها في فرنسا وفي القارة الاوربية ضاعفت من احتياجاته المالية وكانت مدخولاته من اراضيه ومن الضرائب القديمة لا تفي بالغرض ولا تتلائم مطلقا مع الاحتياجات المالية الجديدة. فلا بد له والحالة هذه ان يفرض ضرائب جديدة. اما الكلام عن ضعفه و عجزه ، فقد يكون من الانصاف القول ان حظه السيء جعله في حالة صراع وخلاف مع اقدر رجلين في اوربا في عصره هما فليب اوغسطس ملك فرنسا والبابا انوسنت الثالث وكان عجزه يبدو واضحا فعلا اذا ما قورن بهذين الشخصين المتميزين بالكفاة والقوة. لقد كانت الضرائب هي الموضوع الرئيسي للصراع بين الملك جون الأول والبارونات الانكليز. وبينما كان النزاع على اشده بين الطرفين ، تورط الملك بصراع اخر مع البابا انوسنت الثالث . وكان هذا بسبب اقدام البابا المذكور على اختيار ستيفن لانكتون Langton (Stephen) لمنصب رئيس اساقفة كنتربري. وكان الاختيار بحد ذاته جيدا ، نظرا لما عرف عن لانكتون من كفاة واستقامة ، ولكن جون اعتقد ان فيه تجاوزا على السلطة الملكية، اذ جرت العادة ان يقوم الملك في انكلترا باختيار الاساقفة للكنائس الانكليزية . وهكذا رفض جون تعين ستيفن لانكتون ، وبادر الى مصادرة املاك الكنيسة متجاهلا قرار الحرم الذي اصدره البابا ضده، بل ذهب الى ابعد من هذا فعمد الى الانتقام من جميع البارونات الذين انصاعوا الى قرار الحرم البابوي ، واحتجز ابناء وبنات البعض منهم كرهائن لضمان ولاء الاباء وطاعتهم. واخذ البارونات بطبيعة الحال يكيدون للملك ويتآمرون اوغسطس ملك فرنسا ضد ملكهم. واستغل البابا هذه الظروف فاعلن خلع الملك جون واحل البارونات من كل عهد اعطوه له.

واضطر جون ، وقد أحاطت به المصاعب من كل جانب الى التراجع امام البابا انوسنت الثالث عام ١٢١٣ . لقد قبل الملك ستيفن لانكتون رئيسا لاساقفة كنتسر برى ، وذهب الى ابعد من هذا فقبل اعتبار مملكته كلها اقطاعاً بابويا واعتبر نفسه تابعا اقطاعيا للبابا. وتعهد بدفع ١٠٠٠ مارك سنويا الى البابا ، وكان جون يرمي من وراء كل هذا مهادنة البابا للتفرغ للحرب مع ملك فرنسا ولتأديب البارونات الانكليز المتآمرين. ولكن جون اندحر امام فيليب اوغسطس ، فتحطمت قواته في القارة الأوربية ، وضاع ما تبقى من ممتلكاته هناك ، واضطر الى الرجوع الى انكلترا يجر وراءه ذبول الخيبة والخسران.

وتلقى البارونات الانكليز سيدهم وقد رصوا صفوفهم واجمعوا امرهم. وانضم اليهم تجار المدن ورجال الدين. فلم يعد باستطاعة جون ان يعمل شيئا سوى الخضوع لهم والاستسلام لمطالبهم. وضمن البارونات مطالبهم كلها في وثيقة مهمة اشتهرت في التاريخ باسم الماكنا كارتا أو العهد الاعظم (magna–carta) وقد وقع الملك جون هذا العهد في عام ١٢١٥.

كثر الكلام عن الماكنا كارتا، وقد تناولها الباحثون والمؤرخون في التحليل والتعليق من كل زاوية منذ صدورها والى يومنا هذا. وتحتوي الوثيقة على ثلاث وستين فقرة اكثرها تخص امتيازات النبلاء وهناك فقرات قليلة تخص رجال الدين ومثلها لتجار المدن . ولكن فيها عشر فقرات جاءت لتحدد وتوضيح صلاحيات المحاكم الملكية.

فقد نصت المادة (١) على ان تحتفظ الكنيسة بحقوقها وامتيازاتها كاملة وكان هذا يعني منع الملك من التدخل في انتخاب الاساقفة والرهبان. ونصت المواد: (٢و١٢ و ٤٣) على عدم انتهاك القوانين الاقطاعية وفي جمع المال. ونصت المواد ٣ – ٦ على احترام اموال واقطاعيات الارامل والايتام . ونصت المادة ٤١ على حماية التجار . ونصت المواد ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ على ايقاف استغلال الملك السيئ للغابات و نصت المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ على تسريح لجميع جنوده المرتزقة ، وارجاع جميع الرهائن التي يحتفظ بها الملك جون الى اهليهم وذويهم ونصت المادة ١٣ على احترام الملك لجميع الامتيازات والحقوق التي كان يتمتع بها سكان لندن وغيرها من المدن الانكليزية ونصت المواد : ١٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٨ ، و ٣٠ و ٣٨ و ٤٥ على قيود خاصة للسيطرة والاشراف على رجال الملك وموظفي البلاط.

لقد اعتبر الماكنا كارتا من قبل الكثرين الاساس للحقوق والحريات السياسية في هذا الشيء الكثير من الصحة . ولكن الشيء الذي يجب ان لا يغرب عن البال. ان الماكتا كارتا وثيقة اقطاعية في جوهرها. صاغها سادة اقطاعيون للمحافظة على حقوقهم ضد تجاوزات الملك. انها في الواقع ليست وثيقة ثورية

كما يصورها البعض ، انها وثيقة اقطاعية ، بل انها وثيقة رجعية ، طالما انها اكدت حقوق البارونات اكثر من تأكيدها اي شئ آخر. وهي قد جسدت الذهنية الاقطاعية والنظام الاقطاعي القائم على العلاقات الاقطاعية التعاقدية. فالامر بالنسبة الى البارونات لا يعدو أن يكون سيدهم الملك او المتبوع قد اخل بشروط التعاقد التي تربطه بهم و هم التابعون ، فكان عليهم ايقافه عند حده ومنعه من بعده من الملوك من التجاوز على حقوقهم الاقطاع التعاقدية. اما حقوق الشعب وحرياته فلم تكن تخطر ببال أولئك الذين صاغوا عبارات الماكنا كارتا ، على ان الاجيال التالية اخذت تفسر الوثيقة تفسيرا تفيد منه الطبقات الصاعدة في المجتمع ، ومن ثم ابناء الشعب عموما.

على اية حال فان الماكنا كارتا ذات اهمية كبيرة من نواح عدة فهي من ناحية تجسد مشاكل العصر الذي صدرت فيه ، وتمثل الوسيلة التي فكر بها المعاصرون لمعالجة تلك المشاكل. ثم ان الظروف التي كتبت فيها الوثيقة والكلمات التي صيغت بها فقراتها اعطتها اهمية خاصة بالنسبة للاجيال اللاحقة . فمثلا التأكيد بان الملك عرضه الى المحاسبة والسؤال من قبل اتباعه البارونات قد تكون الاساس لفكرة الملكية المقيدة كما ان هذه الفقرة لا يجوز توقيف احد من الرجال الاحرار وسجنه وعزله واعلان خروجه على القانون او معاقبته او الاساءة اليه او استدعائه الا بمحاكمة عادلة يجريها نفر من انداده الاحرار وفقا للقوانين السائدة في البلاد، تكفي هذه لاظهار اهمية الماكتا كارتا عنما ان كلمة الرجل الحر التي وردت فيها كانت مرادفة للبارون في ذلك الوقت ، ولكنها صارت تعني على مرور السنين كل الناس. كما ان كلمة الحريات (Liberties) التي ترددت كثيرا في ثنايا وثيقة الماكتا كارتا كانت تعني امتيازات النبلاء على وجه التحديد ولكنها خلال القرون التالية اخذت تعني الحريات بمعناها الواسع الحالي.